الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/50/225
1 May 1996

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/50/L.69/Rev.1 وRev.1/Add.1)]

٥٠/٢٢٥ - الإدارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان طنجة[1] الذي اعتمده مؤتمر البلدان الأفريقية لوزراء الخدمة المدنية، المعقود في المغرب يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٩/١٣٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن الإدارة العامة والتنمية،

وإذ تشير كذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٢١٥ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وإذ تضع في اعتبارها سرعة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية والترابط فيما بينها، وما تحدثه من آثار في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، والأهمية الحاسمة لتحسين فعالية وكفاءة المؤسسات العامة والإجراءات الإدارية ووجود إدارة مالية سديدة من أجل استخدام هذه التحديات لدعم التنمية المستدامة في جميع البلدان،

وإذ تؤكد الحق السيادي للدول ومسؤوليتها في تقرير كيفية تنظيم إدارتها العامة بالاستناد إلى حكم القانون، ووفقا لسياساتها واستراتيجياتها واحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية،

(١) انظر A/49/495، المرفق.

وإذ تعترف بتنويع التجارب في نظم الإدارة العامة، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد،

وإذ تدرك أن فعالية الحكم تتطلب وجود إدارة عامة فعالة وكفؤة في جميع البلدان تستجيب لاحتياجات السكان، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتضمن إمكانية حصول الجميع على خدمات رفيعة الجودة وأصول إنتاجية، وتهيّيء بيئة تمكن من تحقيق تنمية مستدامة تركز على البشر،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تحسين نوعية الإدارة العامة بالاستناد إلى جملة أمور منها، اتباع نهج يقوم على المشاركة فيما يتعلق بالتنمية،

وإذ تدرك دور الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على تأمين استمرار الخدمات والوظائف الحكومية الأساسية الجوهرية أثناء الأزمات، وعلى صوغ استراتيجيات لإعادة بناء إدارة عامة تملك مقومات الاستمرار في البلدان التي تمر بمراحل إصلاح وإعادة بناء لاحقة للمنازعات،

وإذ تحيط علما بأن منظومة الأمم المتحدة، استجابة منها لطلبات الدول الأعضاء المعنية، قد وسعت نطاق الدعم الذي تقدمه إلى الإدارة العامة لديها بحيث أصبح يشمل جوانب الحكم بمعناه الأعم، بما في ذلك تحقيق الإصلاح الديمقراطي والقانوني والقضائي، وتعزيز المجتمع المدني.

وإذ تدرك أن على الحكومات في جميع البلدان إضفاء الشفافية على إجراءاتها من أجل الحيلولة دون وقوع جميع أعمال الفساد ومكافحتها،

وإذ تؤكد المنافع التي يحققها لجميع البلدان تبادل الخبرات والآراء من أجل تشجيع تحسين التفاهم وتحسين تطبيقات مختلف أدوار ووظائف الحكومة والإدارة العامة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان، بما في ذلك إجراء هذا النوع من التبادل ضمن سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأقاليمي،

وإذ تدرك أهمية دور القطاع العام في عملية التنمية وتؤكد الحاجة إلى تحسين تنمية وإدارة موارده البشرية، عن طريق جملة أمور منها، اتخاذ تدابير الحوافز المناسبة على الصعيد الوطني،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الإدارة العامة والتنمية[٢] وبالاقتراحات الواردة فيه؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة[٣]؛

---

(٢) A/50/847-E/1996/7.

(٣) A/50/525-E/1995/122.

٣ - تحيط علما كذلك بتقارير الاجتماعات الإقليمية المعنية بالإدارة العامة والتنمية[٤]؛

٤ - تعترف بأن هناك تحديات واتجاهات تواجهها الحكومات الوطنية بأشكال مختلفة في مجال الإدارة العامة؛

٥ - تؤكد من جديد أن الديمقراطية وشفافية الحكم والإدارة ومساءلتهما في جميع قطاعات المجتمع أساسات لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تركز على البشر؛

٦ - تشدد على أهمية شفافية الحكم والإدارة ومساءلتهما في جميع المؤسسات العامة والخاصة الوطنية منها والدولية؛

٧ - تدرك الحاجة إلى أن تكون نظم الإدارة العامة سليمة وتتسم بالكفاءة ومجهزة جيدا بالقدرات والطاقات المناسبة، عن طريق جملة أمور منها، بناء القدرات، وتعزيز نقل التكنولوجيا وإمكانية الحصول عليها واستخدامها، ووضع برامج تدريب للخدمة العامة أو تحسينها، وتعزيز شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن توفير بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، والنهوض بدور المرأة واشتراكها في الإدارة العامة، وتطوير القدرات الشاملة لعدة قطاعات والتي تراعي قدرات الجنسين والقدرات المتعددة التخصصات، التي تدعم جميع مراحل عملية التنمية، بالإضافة إلى تشجيع فرص مشاركة الجميع في جميع مجالات القطاع العام؛

٨ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للحكومات في جميع البلدان تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية، واضعة في اعتبارها علاقة الترابط والتعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان، وينبغي لها أن تجعل المؤسسات العامة أكثر استجابة لاحتياجات الناس؛

٩ - تدعو الحكومات إلى تقوية قدراتها في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية، من خلال الإصلاح الإداري والتنظيمي للقطاع العام، مع التأكيد على تعزيز الكفاءة الانتاجية والمساءلة وقدرة الاستجابة لدى المؤسسات العامة، وتشجع، حيثما أمكن، على لا مركزية المؤسسات والخدمات العامة؛

١٠ - تدرك أهمية مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وتحث على تنمية القدرات الضرورية لتمكين الإدارة العامة من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بأسلوب فعال ومنسق؛

---

(٤) A/50/904 و A/50/917 و A/50/919 و A/50/920 و A/50/921 و A/50/929.

١١ - تؤكد أهمية تعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية وتدعو إلى القيام بذلك؛

١٢ - تؤكد أيضا أهمية زيادة التآزر والتعاون والتنسيق بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز من أجل ضمان الانتفاع من القدرات الفنية والتقنية لمنظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن؛

١٣ - تسلم بأن دور أنشطة وبرامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية هو مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على تحسين قدرة استجابتها لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان؛ وعلى الأمم المتحدة أن تركز أنشطتها على المجالات التالية، وفقا لما أوصى به فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية العامة في تقريره:

(أ) تعزيز قدرة الحكومات على وضع السياسات، وإعادة تشكيل الهياكل الإدارية، وإصلاح الخدمة المدنية، وتنمية الموارد البشرية، والتدريب في مجال الإدارة العامة؛

(ب) تحسين الأداء في القطاع العام؛

(ج) الإدارة المالية؛

(د) التفاعل بين القطاعين العام والخاص؛

(هـ) التنمية الاجتماعية؛

(و) تطوير الهياكل الأساسية وحماية البيئة؛

(ز) القدرة القانونية للحكومات؛

(ح) إصلاح وإعادة بناء الآليات الحكومية في الفترات اللاحقة للنزاعات؛

(ط) إدارة برامج التنمية؛

وينبغي للأمم المتحدة، في هذا السياق، الاضطلاع بهذه الأنشطة عن طريق تجميع وتسهيل إمكانية الحصول على المعلومات في مجال الإدارة العامة، وتشجيع التدريب والأبحاث في مجال الإدارة العامة والمالية العامة على جميع المستويات، والدعوة وتبادل التجارب والخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية؛

١٤ - تطلب إلى الأمم المتحدة وضع استراتيجيات، بناء على طلب البلدان التي يهمها الأمر، لإعادة بناء إدارة عامة تملك مقومات الاستمرار في البلدان التي تمر بفترات إصلاح وإعادة بناء لاحقة للنزاعات؛

١٥ - تدعو مؤسسات بريتون وودز وجميع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة، إلى مساعدة الدول الأطراف التي تقوم ببرامج إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، بناء على طلبها، من أجل ممارسة سياسات وطنية ترمي إلى تحسين تنمية وإدارة مواردها البشرية، عن طريق جملة أمور منها، اتخاذ التدابير المناسبة،

١٦ - تدرك الجهود الوطنية المتزايدة التي تبذلها الدول الأعضاء لتوفير الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد من أجل تعزيز إدارتها العامة؛

١٧ - تدعو المجتمع الدولي إلى تهيئة بيئة دولية مواتية وإلى النظر في إمكانية توفير الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد لبرامج المساعدة من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز فعالية الإدارة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١٨ - توصي بأن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لضمان وجود أقصى قدر ممكن من التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل وجود طرق لتعزيز التنسيق والترابط والاتساق في إدارة وتنفيذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية؛

٢٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن الإدارة العامة والتنمية يتضمن معلومات عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١١٢
١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦